

المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة

The Soulaliyate Woman and the Challenges of Sustainable Development under the New Legal Framework

الباحث: مصطفى بن لغريسي

طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس

الدكتور: عبد العالي لعديري

أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس

ملخص:

ساهمت المستجدات التشريعية ومجهودات الفاعلين من منظمات حكومية وغير حكومية سواء الوطنية منها أو الدولية، من دعم وتعزيز النساء السلاليات وإدماجهن في التنمية المستدامة من جهة، ومن جهة أخرى محاولة مكافحة الصور النمطية المحاطة بهن وإبراز إنجازاتهن في مختلف المجالات. إلا أن هذا الموضوع لا يزال يواجه عدة إكراهات من أهمها العقلية الذكورية والمصالح الفردية والأعراف القبلية البائدة.

الكلمات المفتاحية: المرأة السلالية؛ الأراضي الجماعية؛ التنمية المستدامة؛ القانون رقم 62.17؛ المساواة؛ الأعراف القبلية.

Abstract

Legislative developments, together with the efforts undertaken by governmental and non-governmental actors at both the national and international levels, have contributed, on the one hand, to supporting and strengthening the position of Soulaliyate women and promoting their integration into the development process. On the other hand, these efforts have sought to combat the stereotypes surrounding Soulaliyate women and to highlight their achievements and contributions across various fields.

Nevertheless, this issue continues to face a number of challenges and constraints, foremost among which are patriarchal attitudes, individual interests, and outdated tribal customs and practices

Keywords: Soulaliyate Women; Collective Lands; Sustainable Development; Law No. 62-17; Equality; Tribal Customs.

مقدمة

استأثرت وضعية المرأة السلالية باهتمام كبير بعد الحيف الذي عبرت عنه النساء السلاليات المقصيات من الاستفادة من الانتفاع بالأراضي السلالية والعائدات المتأتية من المعاملات المنجزة على تلك الأراضي، إسوة بالرجال نتيجة التأثيرات السلبية للأعراف المحلية السائدة والعقلية الذكورية وانعكاساتها على تهمين أملاك الجماعات السلالية، وتعبئتها في إنجاز مشاريع استثمارية تخلق فرص الشغل وتساهم في تحقيق التنمية وخلق طبقة وسطية للمرأة السلالية بالعالم القروي²⁶⁴⁶.

وأمام الغموض الذي اكتنف صدور ظهير 27 أبريل 1919²⁶⁴⁷ المتعلق بتنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات وضبط شؤون الأملاك الجماعية وتفويتها، المعدل بمقتضى ظهير الصادر في 6 فبراير 1963، خاصة من حيث الجهة المستفيدة بين الذكور والإناث

2646 أحمد بن عبد السلام الساخي، النظام القانوني الجديد للأملاك الجماعات السلالية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الثانية، 2021، ص: 14.

2647 ظهير صادر في 27 أبريل 1919 المتعلق بتنظيم الوصاية الإدارية على الجماعات وضبط شؤون الأملاك الجماعية وتفويتها، الجريدة الرسمية عدد 340 بتاريخ 28 أبريل 1919، ص: 375.

من الانتفاع. وأمام التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع فقد أبانت منذ سنوات أن القانون المؤثر لأراضي الجماعات السلالية قد وصل إلى مده، ولم يعد مواكبا لتطورات العصر خاصة وضعية المرأة السلالية وحرمانها من الانتفاع. وتفاعلا مع هذه الاكراهات والاشكالات تم تنظيم حوار وطني حول أراضي الجماعات السلالية سنة 2014 تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله تحت شعار "الأراضي الجماعية من أجل تنمية مستدامة"²⁶⁴⁸. وخلال الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية للدولة بمدينة الصخيرات دعا صاحب الجلالة إلى ضرورة إعادة النظر في الإطار القانوني والمؤسسي لتدبير أنجع لأراضي الجماعات السلالية²⁶⁴⁹.

وانسجاما مع هذه المخرجات تم سن القوانين رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدابير أملاكها²⁶⁵⁰ ومرسوميه التطبيق رقم 2.19.973²⁶⁵¹، ثم القانون رقم 63.17 المتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية²⁶⁵²، ثم القانون رقم 64.17 المنظم للأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الجي²⁶⁵³.

وقد حملت مقتضيات القانون رقم 62.17 مجموعة من التغييرات والمستجدات الجوهرية، لعل أهمها تكريس المساواة بين المرأة والرجل في استغلال أراضي الجماعات السلالية والاستثمار فيها.

وتكمن أهمية الموضوع في جعل المرأة السلالية فاعلا في التنمية في أبعادها المختلفة، وانطلاقا من هذه الأهمية يمكننا صياغة الاشكالية التالية: إلى أي حد ساهمت المستجدات التشريعية والتطورات الاقتصادية والاجتماعية في إدماج المرأة السلالية في التنمية المستدامة في ظل الأعراف والاكراهات المطروحة؟.

للإجابة عن هذه الإشكالية المطروحة سنتطرق للموضوع وفق التصميم التالي:

- المبحث الأول: الوضعية القانونية والتنموية للمرأة السلالية في ظل النصوص القانونية القديمة.

- المبحث الثاني: رهانات ومظاهر إدماج المرأة السلالية في التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة.

المبحث الأول: الوضعية القانونية والحقوقية للمرأة السلالية في ظل النصوص القانونية القديمة

إن الوضعية التي تعرفها أراضي الجماعات السلالية يجعل الرصيد العقاري العام يعرف عدة مقتضيات تؤثر سلبا على المستويين الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، ولوضعية المرأة نصيب منها حيث تقوم جماعة النواب بتوزيع الانتفاع على أفراد الجماعة حسب الأعراف وتعينات الوصاية، (المطلب الأول)، لكن في ظل هذا الوضع، وأمام التطور الحاصل في المجتمع وتكريس دور المرأة في التنمية المستدامة فقد اتخذت عدة مبادرات ترمي إلى معالجة هذه الوضعية (المطلب الثاني)

2648 تقرير لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسلاية وسياسة المدنية حول م.ك.ع قانون 62.17 بشأن الوصاية الادارية على الجماعات السلالية وتدابير أملاكها. أشار إليه أحمد بن عبد السلام الساخي، م.س، ص: 525.

2649 الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة أشغال المناظرة الوطنية الأخيرة حول السياسة العقارية للدولة ودور حماية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يومي 8 و 9 دجنبر 2015 بالصخيرات.

2650 القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدابير أملاكها الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.19.15 الصادر في 7 ذي الحجة الموافق ل 9 غشت 2019 المتحرر بالجريدة الرسمية عدد 6807 بتاريخ 24 ذي الحجة 1440 الموافق ل 26 غشت 2019 ص: 5287.

2651 المرسوم التطبيقي رقم 2.19.973 الصادر بتاريخ 13 جمادى الأولى 1441 الموافق ل 20/01/2020 بتطبيق أحكام القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدابير أملاكها، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6849 بتاريخ 24 جمادى الأولى 1441 بتاريخ 20 يناير 2020، ص: 321.

2652 القانون رقم 63.17 المتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.19.15 الصادر في 7 ذي الحجة الموافق ل 9 غشت 2019 المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6807 بتاريخ 24 ذي الحجة 1440 الموافق ل 26 غشت 2019 ص: 5889.

2653 الظهير الشريف رقم 1.69.30 صادر بتاريخ 10 جمادى الأولى 1389 الموافق ل 25 يوليوز 1969 المتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة على دوائر الجي، منشور بالجريدة الرسمية عدد 2960 مكرر بتاريخ 13 جمادى الأولى 1389 الموافق ل 29 يوليوز 1969، كما وقع تغييره وتتميمه بموجب القانون رقم 64.17 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.19.117 الصادر بتاريخ 7 ذي الحجة 1440 الموافق ل 9 غشت 2019 والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 6807 بتاريخ 26 غشت 2019، ص: 5887.

المطلب الأول: واقع حقوق المرأة السلالية في النصوص القانونية المنظمة للأراضي السلالية

إن واقع حقوق المرأة السلالية في ظل النصوص القانونية المنظمة للأراضي السلالية القديمة، ظلت تمنع المرأة من حقها في الانتفاع (الفقرة الأولى)، وكذا من حقها في الإرث وتجعله حكرا على الرجال فقط (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: إقصاء المرأة السلالية من الحق في الانتفاع

يقصد بالانتفاع استغلال الأراضي الجماعية مدى الحياة من طرف ذوي الحقوق زراعيا أو رعويا أو عن طريق الكراء، وهو شكل حديث الانتفاع ولا تملك رقبة الأراضي التي تبقى في ملك الدولة طبقا للفصل الرابع من ظهير 27 أبريل 1919²⁶⁵⁴.

لكن بالرجوع إلى الظهير أعلاه نجد يكتنفه الغموض خاصة على مستوى تحديد معايير تقسيم الانتفاع من حيث الجهة المستفيدة من الذكور والإناث. أمام هذا الغموض عملت وزارة الداخلية باعتبارها الوصي على الأراضي السلالية إلى وضع ضابط تحت عدد 2977 المؤرخ في 13 نونبر 1957 الذي تم بواسطته تحديد الشروط التي عن طريقها تتم عملية تقسيم أراضي الجموع، والتي كانت النساء السلاليات تعاني بسببه الإقصاء²⁶⁵⁵. وباستقراء مقتضيات هذا الضابط نلاحظ أنه جاء بقواعد تخص تقسيم الأراضي الجماعية فيما يتعلق بتعيين الأشخاص المنتفعين الذين لهم حق الاستفادة منها وهم: العائلات المتزوجين منذ ستة أشهر سابقا على التقسيم انسجاما مع المنطق القبلي المؤسس على مقولة: "بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباة"²⁶⁵⁶.

معنى هذا أن ظهير 27 أبريل 1919 لم يعط الحق للمرأة في الانتفاع بالأراضي الجماعية لكون رب العائلة حسن ضابط التقسيم، هو الرجل المتزوج وبذلك فإذا كان الرجل المتزوج هو من له حق الاستفادة من الأراضي السلالية، فإن المرأة السلالية لا حق لها في ذلك إلا بتحقيق شرطين حسب الفصل الأول من الضابط عدد 2977 الصادر بتاريخ 13 نونبر 1957 بشأن ضابط متعلق بتقسيم الأراضي الجماعية في:

▶ أن تكون أرملة زوج ينتهي للجماعة

▶ أن يكون لها سند ولد ذكر.

مما يعني أن المرأة السلالية إذا تزوجت برجل أجنبي عن أفراد القبيلة فليس لها الحق في المطالبة بمنافع الأرض، ذلك أن المرأة السلالية في نظرهم إذا تزوجت من خارج القبيلة يؤدي ذلك إلى انتقال الملكية من خلالها إلى القبيلة الأخرى²⁶⁵⁷. كما أن العرف أثر على وضعية المرأة سلبي سواء من خلال تحديد وضعها ضمن لوائح ذوي الحقوق وكذا حرمانها من الانتفاع من الأملاك الجماعية ذلك أن ظهير 27 أبريل 1919 لم يعرف مفهوم ذوي الحقوق، كما أنه لم يحدد المعايير التي تمكنها من صفة ذوي الحقوق لإزالة كل لبس أو غموض، وإنما يتم منح هذه الصفة وفق الأعراف السائدة داخل القبيلة مما يحول دون استفادة المرأة السلالية من حقها في الأراضي.

وبالتالي فهذه المقتضيات تكرر مبدأ التمييز بين الذكور والإناث مخالفا بذلك مبادئ الشريعة الإسلامية²⁶⁵⁸ والمبادئ الدستورية التي جاء بها دستور 2011²⁶⁵⁹ والخطابات الملكية السامية²⁶⁶⁰.

الفقرة الثانية: إقصاء المرأة السلالية من الحق في الإرث

2654 جاء في الفقرة الثانية من الفصل 4 من ظهير 27 أبريل 1919: "...وتؤهل جمعية المندوبين لتوزيع الانتفاع بصفة مؤقتة بين أعضاء الجماعة حسب الأعراف وتعليمات الوصاية..." أنظر الفصل 4 من ظهير 27 أبريل 1919.

2655 حياة اليوسفي، الوضعية القانونية والحقوقية للمرأة السلالية، "سلسلة المعارف القانونية والقضائية" منشورات مجلة الحقوق، طبعة 2016، ص: 7.

2656 حسن قصاب، تكييف الحق في الأراضي السلالية، مقال منشور بمجلة الحقوق، سلسلة أملاك العدد 2 مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2013، ص: 13.

2657 حياة اليوسفي، الوضعية القانونية والحقوقية للمرأة السلالية، م.س، ص: 17.

2658 فخرى المصطفى: الأراضي الجماعية الواقع والأفاق، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، السنة الجامعية 2002-2003، ص: 81.

2659 تمت المصادقة على هذه الاتفاقية خلال أشغال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 7 ماي 2009.

2660 ينص الفصل 19 من الدستور 2011 "يتمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية...تسعى الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء".

إن النظرة القاصرة للمرأة السلافية والسيطرة الذكورية مع الأعراف القبلية جعلت النساء في مناطق كبيرة من أراضي الجموع يفضلن عدم المطالبة بحقوقهن. وتعود أسباب حرمان المرأة من الإرث بأراضي الجموع إلى أسباب قانونية واجتماعية مما يؤدي إلى عدم استفادتها، وبالتالي عدم مساهمتها في التنمية.

► الأسباب القانونية: نص الفصل الأول من ظهير 27 أبريل 1919 على أن الجماعات السلافية لها أن تتصرف بحقوق الملكية على الأراضي ذات الطابع الفلاحي أو الزراعي حسب الأعراف والعادات السائدة داخل كل قبيلة في مجال الاستغلال والتصرف تحت ولاية الدولة (وزارة الداخلية).

كما أن مقتضيات الفقرة الثانية من الفصل 4 من الظهير أعلاه نص على أنه "وتؤهل جمعية المندوبين لتوزيع الانتفاع بصفة مؤقتة بين أعضاء الجماعة حسب الأعراف وتعليمات الوصاية..."

وبالرغم من أن ظهير 27 أبريل 1919 لا نجد ضمن مقتضياته بشكل صريح ما يمنع المرأة السلافية من حقها في أراضي الجموع، إلا أن تنصيبه على اتباع الأعراف المتجذرة عبر التاريخ لا شك أنه قد اكتسب قوة إلزامية واحتراما من قبل أهل القبيلة بغض النظر عما إذا كانت ملائمة لما ينص عليه الشرع الاسلامي أو مخالفا له، وإنما المهم هو أنها وسيلة لتنظيم الحياة والفصل في المنازعات²⁶⁶¹. كما أن انتشار الأمية بشكل كبير

► الأسباب الاجتماعية: هذا الأمر قد يفهم من حيث أن القبيلة تحافظ على الملكية من خلال اقتصار ذلك على الرجل لأن المرأة قد تتزوج من أجنبي، وبالتالي انتقال الملكية من خلالها إلى قبيلة أخرى، وهذا قد يكون غير مقبول من جهة نظر القبيلة وذلك من أجل تركيز القرى الجماعية في سبيل تحقيق الأهداف المختلفة للجماعة وحفاظا على هذا التماسك²⁶⁶². كما اقتناع بعض الفئات من النساء السلافيات من أن لا حق لهن من المطالبة بهاته الحقوق، كما أن انتشار الأمية بشكل كبير في صفوف النساء السلافيات يحول دون معرفتهم بحقوقهم وجعلهن بمقتضيات النصوص القانونية.

وحفاظا على الطابع الجماعي تعتمد كل القبائل إلى اتباع نظام الشيوخ إذ تبقى الأرض جماعية تحت إشراف زعيم القبيلة، كما تتخذ كثيرا من الاجراءات للحيلولة دون المساس بهذا الطابع الجماعي، من ذلك حرمان النساء من الميراث حتى لا ينقلن نصيبهن إن كن وراثت إلى أزواجهن فتدب القسمة إلى الملكية الجماعية ويتصدع التلاحم الجماعي.

إذن فالعرف الذي يمنعها من الإرث هو نفسه الذي يخول لها أحيانا الحق في التسيير في حالة تعذر إمكانية توفر ذكر قادر على القيام بهذه المهمة، وبذلك تظل المرأة السلافية بأراضي الجموع تحت وصاية والدها وأشقائها، راضية بوضعيتها مفضلة عدم الدخول في دعاوى المطالبة بحقها من الميراث حتى لا تقطع صلة الرحم. الأمر الذي قد يؤدي إلى تعرضها للعنف بكل أشكاله (العنف الجسدي والنفسي والاقتصادي...).

وبالتالي فهذه الأسباب وغيرها من الأسباب الأخرى تساهم في عدم إدماج المرأة في التنمية، لكن وامام هذا الحيف التي تعرضت له المرأة وخاصة العادات والأعراف المحلية السائدة بدأت مبادرات تروح إلى رفع الاقصاء والتمهيش عن المرأة السلافية.

المطلب الثاني: مبادرات رفع الاقصاء والتمهيش عن المرأة السلافية

يشكل موضوع المرأة السلافية مدخلا أساسيا ومباشرا لدراسة ومناقشة التأثيرات السلبية للأعراف المحلية السائدة على تامين أملاك الجماعات السلافية وتعبئتها في إنجاز مشاريع استثمارية تخلق فرص الشغل وتساهم في تحقيق التنمية وخلق طبقة متوسطة بالعالم القروي، وأمام موجات الاحتجاجات العارمة التي قامت بها النساء السلافيات للمطالبة بحقوقهن التي حرمن منها لمدة طويلة من طرف نواب الجماعات السلافية على أساس الأعراف وتقاليد متجاوزة ويطغى عليها الطابع الذكوري، فقد اتخذت عدة مبادرات ترمي إلى معالجة هذه الوضعية²⁶⁶³ منها ما يكتسي صبغة تنظيمية وقانونية (الفقرة الأولى) ومنها ما يكتسي صبغة

2661 محمد بن صالح الصوفي، الحقوق العرفية العينية الاسلامية، دراسة مقارنة بين الفقه المالكي والقانون المغربي، ص: 298.

2662 حياة اليوسفي، الوضعية القانونية والحقوقية للمرأة السلافية، م.س، ص: 40

2663 سعيدة أبلق، الوضعية القانونية لأراضي الجموع ومدى مساهمتها في التنمية، مقال منشور بمجلة المحامي، العدد 46، دون ذكر السنة، ص: 88.

قضائية (الفقرة الثانية) ثم التوجهات الملكية السامية (الفقرة الثالثة).

الفقرة الأولى: المبادرات التنظيمية والقانونية المتخذة لتقرير حق المرأة السلالية في الانتفاع

في ظل الحق الكبير الذي لحق فئات واسعة من النساء المغربيات في بعض المناطق والمتمثل أساسا في حرمانهن من حقوقهن الشرعية في إرث متروك أزواجهن أو أباءهن المؤسس بمقتضى حق الانتفاع بالأراضي الجماعية أو من منافع وعائدات ثروات تلك الأراضي وفق أعراف وعائدات القبائل السلالية، الأمر الذي يؤثر على إدماجهن في التنمية. في هذا السياق أبى المجلس العلمي الأعلى إلى أن يبدي فتوى في الموضوع إثر إحال من وزارة الداخلية (1)، كما أعقبت الوزارة الوضعية بتدابير إجرائية (2).

1- موقف المجلس العلمي الأعلى من وضعية المرأة السلالية²⁶⁶⁴:

لقد استفتت وزارة الداخلية المجلس العلمي الأعلى حول وضع المرأة داخل الجماعات السلالية وحرمانها من الاستفادة منها، فكان جواب المجلس بفتوى شرعية بتاريخ 18 ماي 2010 أقر أحقية المرأة السلالية في الاستفادة من الانتفاع من الأملاك الجماعية وعائداتها ومنافعها ومن التعويضات المترتبة عن العمليات المنجزة بصدها، ومما ورد في خلاصة جوابه... جاء الدين الإسلامي الحنيف بتكريم المرأة وإنصافها وتمتعها بالحقوق المالية التي شرعها الله تعالى لها بدءا من حقها في الإرث من قريبها المتوفى وفق القسمة الشرعية، وفي غير ذلك من الحقوق الأخرى، فأبطل الإسلام الأعراف والعوائد التي كانت تحرم المرأة من حقوقها الإنسانية...²⁶⁶⁵

2- تدابير وزارة الداخلية لإقرار حق المرأة السلالية في الانتفاع

بادرت وزارة الداخلية إلى التنزيل الفعلي لمضامين الفتوى الشرعية التي أصدرها المجلس العلمي الأعلى من أجل التأكيد على أحقية المرأة السلالية في الاستفادة من منافع وعائدات الأملاك الجماعية إلى إصدار الدورية عدد 60 بتاريخ 25 أكتوبر 2010²⁶⁶⁶، ثم الدورية عدد 17 بتاريخ 30 مارس 2012²⁶⁶⁷.

الفقرة الثانية: دور القضاء الإداري في إقرار وحماية حقوق المرأة السلالية

عمل القضاء الإداري على رفع الحيف الذي كانت تعاني منه المرأة نتيجة الأعراف والتقاليد والعقليات الذكورية السائدة في المجتمع. وفي هذا افتار حكم للمحكمة الإدارية بالرباط الذي جاء فيه "لأن قرار مجلس الوصاية بتحويل الإناث من استغلال نصيب في أراضي الجموع لانتسابهن للجماعة السلالية بصفتهم ورثة مثلهم مثل الذكور طبقا لقاعدة المساواة مراعاة لمقاربة النوع الاجتماعي تصرف مرتكز على سبب صحيح من الناحية الدستورية والشرعية" النساء شقائق الرجال في الأحكام" ولما تفرقه الاتفاقيات الدولية (المواد 1 و 2 و 7) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمواد (2 و 3 و 26) من العهد الدولي لحقوق الإنسان والمدنية والسياسية والمواد 3 و 5 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"²⁶⁶⁸.

الفقرة الثالثة: التوجهات الملكية السامية

دعا جلالة الملك محمد السادس نصره الله من خلال رسالته السامية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية بخصوص أراضي الجماعات السلالية إلى ترصيد مخرجات الحوار الوطني حول أراضي الجماعات السلالية وهكذا جاء في

2664 الفتوى الشرعية الصادرة من المجلس الأعلى بتاريخ 18 ماي 2010 حول مدى أحقية النساء في الاستفادة من أراضي الجموع ومدى شرعية الأعراف القديمة التي تحرمها من ذلك.

2665 أحمد بن عبد السلام الساخي، النظام القانوني الجديد للأملاك الجماعات السلالية، م.س، ص: 509

2666 الدورية رقم 60 الصادرة بتاريخ 25 أكتوبر 2010 بشأن استفادة النساء من التعويضات المادية والعينية التي تحصل عليها الجماعات السلالية الصادرة عن وزارة الداخلية، الكتابة العامة مديرية الشؤون القروية، قسم الشؤون العقارية والقانونية، ص: 5.

2667 الدورية رقم 17 بشأن "تمتع العنصر النسوي بحقوق الانتفاعات العائدة لأفراد الجماعات السلالية الصادر بتاريخ 20 مارس 2012 عن وزارة الداخلية الكتابة العامة، مديرية الشؤون القروية، قسم الشؤون العقارية والقانونية، ص: 3

2668 حكم عدد 3214 صادر بتاريخ 10/10/2013 في الملف الإداري عدد 305/5/2013 غير منشور، أشار إليه أحمد بن عبد السلام الساخي، م.س، ص: 522.

الرسالة السامية ما يلي: "... وفي نفس السياق ندعو للانكباب على إصلاح نظام الأراضي الجماعية التي نثمن فتح حوار وطني بشأنها، واستثمار وترصيد نتائج الحوار ومخرجاته الأساسية لتأهيل أراضي الجماعات السلالية لتساهم بنصيبها في النهوض بالتنمية وجعلها آلية لإدماج ذوي الحقوق في هذه الدينامية الوطنية، وذلك في إطار مبادئ الحق والإنصاف والعدالة الاجتماعية، يعيدان كل الاعتبارات المتجاوزة...، فغنه من الضروري إعادة النظر في الإطار القانوني والمؤسسي وتبسيط المساطر لتدبير أنجع لهذا الرصيد العقاري"²⁶⁶⁹.

وبالتالي فكل هذه المقترضات والتوجيهات الملكية تساهم في رفع الحيف عن حقوق المرأة وبالنتيجة إدماجها في التنمية.

المبحث الثاني: رهانات إدماج المرأة السلالية في التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة لأراضي الجماعات السلالية

انسجاما مع مخرجات الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية سنة 2014 والمقترضات الواردة في الرسالة الملكية السامية واستئناسا بمختلف الاقتراحات المستخلصة من عدة لقاءات وندوات وأيام دراسية على مستويات إدارية وقضائية ومؤسسية وجمعية ثم سن القوانين رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدير أملاكها، مرسومه التطبيقي رقم 2.19.973، والقانون رقم 63.17 المتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية، والقانون 64.17 المتمم والمغير لظهير 25 يوليوز 1969 المتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة في دوائر الحي²⁶⁷⁰. (المطلب الأول)، وبتفعيل هذه المقترضات أعلاه سينعكس إيجابا على المرأة السلالية مما يمكن إدماجها في التنمية (المطلب الثاني)

المطلب الأول: مساهمة القوانين الجديدة لأراضي الجماعات السلالية في إدماج المرأة السلالية في التنمية المستدامة
إن مساهمة القوانين الجديدة في إدماج المرأة السلالية في التنمية يقتضي منا بيان مستجدات القوانين الجديدة لأراضي الجماعات السلالية الداعمة لتكريس حقوق المرأة السلالية (الفقرة الأولى)، على أن نتطرق إلى مساهمة تملك أراضي الجماعات السلالية الواقعة خارج دوائر الري في إدماج المرأة في التنمية (الفقرة الثانية)

الفقرة الأولى: مستجدات القوانين الجديدة لأراضي الجماعات السلالية الداعمة لتكريس حقوق المرأة السلالية
بالرجوع إلى مقترضات القانون رقم 62.17 نجده والمرسوم التطبيقي رقم 2.19.973 بتطبيق أحكام القانون رقم 62.17 قد حملت مجموعة من التغييرات والمستجدات الجوهرية التي تساهم في رفع الحيف والاقصاء للمرأة السلالية وإدماجها في التنمية. ولعل أهمها تكريس المساواة بين المرأة والرجل أعضاء الجماعات السلالية في الحقوق والواجبات فيما يخص استغلال أراضي الجماعات السلالية والاستثمار فيها والانتفاع منها.

وفي هذا الصدد تم التنصيص بشكل صريح وواضح على أحقية النساء السلاليات في الانتفاع بأموال الجماعات السلالية وفق التوزيع الذي تقوم به جماعة النواب تبعا للكيفيات والشروط المحددة في المرسوم التطبيقي رقم 2.19.973 بتطبيق أحكام القانون رقم 62.17.

وهكذا نصت المادة 6 من القانون رقم 62.17 على أنه " يتمتع أعضاء الجماعات السلالية ذكورا وإناثا بالانتفاع بأموال الجماعة التي ينتمون إليها وفق التوزيع الذي تقوم به جماعة النواب المشار إليها في المادة 9 من هذا القانون ولا يخول لهم هذا الانتفاع إلا بالاستغلال الشخصي والمباشر للأموال المذكورة"²⁶⁷¹.

كما أن المادة 16 من نفس القانون نصت على أنه " يتم توزيع الانتفاع بأراضي الجماعات السلالية من طرف جماعة النواب بين

2669 مقتطفات الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة أشغال المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنظمة يومي 8 و9 دجنبر 2015 بالصخيرات.

2670 تقرير لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسلمية وسياسته المدنية حول مشروع قانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدير أملاكها.

2671 أفرت المادة 9 من القانون 62.17 على أحقية المرأة السلالية في تمثيل الجماعة السلالية التي تنتمي إليها أمام المحاكم والإدارات والأعيان والقيام بالتصرفات القانونية التي تهم الجماعة مراعاة الاختصاصات المسندة لوزير الداخلية ومجلس الوصاية الاقليمي والمركزي.

أعضاء الجماعة ذكورا وإناثا وفق الشروط والكيفيات المحددة بنص تنظيمي" وفي ذات السياق ورد في الفقرة الأولى من المادة 17 من المرسوم رقم 2.19.973 بتطبيق أحكام القانون رقم 62.17 ما يلي: "تختار جماعة النواب من بين أعضاء الجماعة السلالية، ذكورا وإناثا، الشخص أو الأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط اللازمة للاستفادة من الانتفاع".

وبالموازاة مع ذلك أجاز المشرع بموجب المادة 17 من القانون رقم 62.17 إمكانية تقسيم أراضي الفلاحين التابعة للجماعة السلالية، والواقعة خارج دوائر الري وغير المشمولة بوثائق التعمير وإسنادها على وجه الملكية المفردة أو المشاعة لفائدة النساء السلاليات على غرار الرجل السلالي²⁶⁷².

وارتباطا بأحقية النساء في الموارد المالية المتأتية من المعاملات التي ترد على أملاك الجماعات السلالية أقرت المادة 27 من القانون 62.17 على ما يلي: "يمكن أن توزع هذه الموارد كلا أو بعضا على أعضاء الجماعة السلالية ذكورا وإناثا..."²⁶⁷³.

وتأسيسا على ما سبق يكون المشرع قد حسم في أحقية المرأة السلالية في الانتفاع بأراضي الجماعات السلالية، وكذا من كافة العائدات المتأتية من المحاصيل التي ترد على أملاك هذه الأخيرة متى توفرت فيها المعايير والشروط القانونية للانتفاع على قدم المساواة مع الرجل السلالي²⁶⁷⁴، وهي وضعية تسري سواء تعلق الأمر بامرأة سلالية تنتسب إلى الجماعة السلالية برابطة الدم، أم امرأة سلالية متزوجة من رجل ينتمي إلى نفس الجماعة²⁶⁷⁵.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الاستفادة من أملاك الجماعات السلالية في مجموع مواد هذا القانون (62.17) وكذا مرسومه التطبيقي اقترن بتحديد جنس المستفيد "ذكورا أو إناثا" بشكل متساوي مع استعمال واو العطف درء لكل لبس قد يطال تأويل المقتضيات القانونية²⁶⁷⁶.

الفقرة الثانية: مساهمة تملك أراضي الجماعات السلالية الواقعة خارج دوائر الري في إدماج المرأة في التنمية المستدامة
إن من أبرز المستجدات القانونية التي جاء بها القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدير أملاكها هي فتح إمكانية تملك الأراضي الفلاحية الجماعية الواقعة خارج دوائر الري لفائدة أعضاء الجماعات السلالية²⁶⁷⁷، وتندرج هذه المستجدات في إطار تنزيل الخطاب السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة بتاريخ 12 أكتوبر 2018 والذي شكل في جانبه المرتبط بأراضي الجماعات السلالية ثورة حقيقية في مجال تدبير هذه الأراضي.

ويمكن إبراز أهم النقاط الاستراتيجية للخطاب الملكي في ما يلي:

► تعزيز المكاسب المحققة في الميدان الفلاحي وخلق المزيد من فرص الشغل والدخل وخاصة لفائدة الشباب القروي وذلك بغية انبثاق وتقوية طبقة وسطى فلاحية وجعلها عامل توازن ورافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2672 وفي هذا الصدد جاء في الفقرة الأولى من المادة 20 من المرسوم التطبيقي على ما يلي: "تطبيقا لأحكام المادة 17 من القانون رقم 62.17 السالف الذكر، وبمبادرة من سلطة الوصاية يمكن تملك قطع أرضية فلاحية مملوكة للجماعات السلالية لفائدة عضو أو عدة أعضاء بالجماعة السلالية، ذكورا وإناثا المستوفين للشروط التالية:

- أن يكونوا مقعدين في لائحة أعضاء الجماعة السلالية المصادق عليها
- أن يكونوا منتفعين بحصة جماعية بصفة مستمرة ومباشرة
- أن يلتزموا بإنجاز مشروع فلاحي فوق الحصة الجماعية التي يستغلونها".

2673 أحمد بن عبد السلام الساهي، النظام القانوني الجديد لأملاك الجماعات السلالية، م.س، ص: 528.

2674 أحمد بن عبد السلام الساهي، النظام القانوني الجديد لأملاك الجماعات السلالية، م.س، ص: 528.

2675 تنص المادة 19 من المرسوم التطبيقي رقم 2.19.973 على ما يلي: "في حالة وفاة المستفيد من الانتفاع، ذكرا كان أم أنثى، تؤول القطعة الأرضية موضوع الانتفاع إلى أبنائه وبناته وزوجه أو زوجته".

2676 أحمد بن عبد السلام الساهي، م.س، ص: 530.

2677 تنص المادة 17 "يمكن تقسيم الأراضي الفلاحية التابعة للجماعات والواقعة خارج دوائر الري وغير المشمولة بوثائق التعمير وإسنادها على وجه الملكية المفردة أو المشاعة لفائدة عضو أو عدة أعضاء بالجماعة السلالية المعنية ذكورا وإناثا، تسري على عمليات إسناد القطع الأراضي على وجه الملكية الناجمة عن تطبيق هذا القانون أحكام القانون رقم 34.94 المتعلق بالحد من تقسيم الأراضي الفلاحية الواقعة داخل دوائر الري ودوائر الاستثمار في الأراضي الفلاحية غير المسقية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.95.152 بتاريخ 13 ربيع الأول 1416 (13 أغسطس 1995).

تعبئة ما لا يقل عن مليون هكتار من الأراضي الفلاحية المملوكة للجماعات الفلاحية قصد إنجاز مشاريع استثمارية في المجال الفلاحي خاصة لذوي الحقوق.

ضرورة إيجاد الآليات القانونية والإدارية الملائمة لتوسيع عملية تملك الأراضي الجماعية لتشمل بعض الأراضي الفلاحية البورية لفائدة ذوي الحقوق، وذلك وفقا لشروط محددة تجمع بين الانجاز الفعلي للمشاريع والحد من التجزئة المفرطة للاستغلال الفلاحية وتوفير المواكبة المالية المطلوبة لهؤلاء الفلاحين.²⁶⁷⁸

وتفعيلا للمقتضيات أعلاه صدر قرار مشترك لوزير الداخلية ووزير الفلاحة²⁶⁷⁹ الذي يحدد المساحة الدنيا للقطع الأراضي المملوكة للجماعات السلالية الواقعة خارج دوائر الري وغير مشمولة بوثائق التعمير والتي يمكن إسنادها على وجه الملكية لفائدة عضو أو عدة أعضاء الجماعات السلالية المعنية في عشرة (10) هكتارات.

وبالتالي يتبين من هذه المقتضيات أن المشرع المغربي بادر إلى رفع الحيف والاقصاء التي عانت منه المرأة السلالية لعقود طويلة بدعوى تجدر الأعراف والتقاليد التي لا يمكن القبول بها في العصر الحالي، وهذا الأمر يساهم في إدماج المرأة السلالية في التنمية على غرار الرجل السلاي. فما هي مظاهر وتجليات مساهمة المرأة السلالية في التنمية في ظل القوانين الجديدة.

المطلب الثاني: مظاهر وتجليات إدماج المرأة السلالية في التنمية المستدامة

تتجلى مظاهر وتجليات إدماج المرأة السلالية في التنمية في دور مبادرة التنمية والازدهار العالمي للنساء (الفقرة الأولى) ثم تشجيع تعاونيات الأنشطة المدرة للدخل للمرأة القروية (الفقرة الثانية)

الفقرة الأولى: دور مبادرة التنمية المستدامة والازدهار العالمي للنساء

في إطار مبادرة التنمية والازدهار العالمي للنساء التي تتولاها الولايات المتحدة الأمريكية، والهادفة أساسا إلى تشجيع البلدان على القيام بإصلاحات تشريعية حقيقية لدعم مشاركة النساء في المجال الاقتصادي خصوصا عندما يتعلق الأمر بتمكينهن من التوفر على ممتلكات وتديرها، مع وضع برامج تعليمية مبتكرة ومساعدة مالية وتقنية وبناء القدرات والارشاد لدعم المشاركة الاقتصادية للمرأة، وإشراك القطاع الخاص والقطاع العام والمجتمع المدني لضمان حصول النساء على فرصة لتحقيق إمكاناتهن الاقتصادية الكاملة في الولايات المتحدة وحول العالم، مما يعزز الرخاء والسلام للجميع.

قامت إيفانكا ترامب ابنة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بزيارة للمغرب من أجل إعطاء الانطلاقة الفعلية للمبادرة المتخذة، تأتي هذه الزيارة بعد بضعة أشهر على تغريدة لإيفانكا ترامب نوهت فيها بالتقدم الملموس في إطار المساواة بين الرجال والنساء في المغرب، وعبرت من خلالها على دعمها للمغربيات لنيل حقوقهن العقارية.

وتعتبر هذه الجولة الثالثة التي تقوم بها إيفانكا ترامب من أجل الترويج للمبادرة بعد أن كانت قد شملت الجولة الأولى كلا من إثيوبيا والكويتديفوار، فيما شملت الجولة الثانية الأرجنتين وكولومبيا والبارغواي.

وخلال زيارتها لعدة مناطق مغربية تبادلت ابنة ترامب الحديث مع بعض النساء السلاليات بمنطقة سيدي قاسم، وأكدت لهن تبنيها لقضيتهم في إطار مشروعها العالمي وهو تمكين اقتصاديا.

وتهدف زيارة إيفانكا ترامب إلى الوقوف على الأشواط التي قطعها ملف النساء السلاليات بالمنطقة وتعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين في تملك الأراضي السلالية. إضافة إلى التعريف ببرنامج التنمية والازدهار العالمي للمرأة الذي يضع ضمن أهدافه تقديم المنح المالية الكفيلة بدعم المشاريع الاقتصادية لأزيد من 50 مليون امرأة عبر العالم في أفق سنة 2025 بهدف تمكين نساء القرى من الاستقلال المالي، وهو البرنامج الذي يتم تمويله من طرف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بعد حصوله على غلاف مالي يفوق 50 مليون دولار أمريكي.²⁶⁸⁰

2678 أحمد بن عبد السلام الساهي، النظام القانوني الجديد لأموال الجماعات السلالية، م.س، ص: 480.

2679 منشور بالجريدة الرسمية عدد 6875 بتاريخ 26 شعبان 1441 الموافق ل 20 أبريل 2020، ص: 2222.

2680 سكيمة أيت بحيا، الوضعية القانونية والحقوقية والاجتماعية للمرأة السلالية، مجلة سلسلة أبحاث قانونية، جامعية معمقة العدد 41، ص: 116.

ولابد من الإشارة أن القوانين الجديدة المؤطرة لأراضي الجماعات السلالية سبقت زيارة إيفانكا ترامب، فهذه القوانين تهدف إلى الحفاظ على الرصيد العام لأراضي الجماعات السلالية من جهة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، بالإضافة إلى حماية ذوي الحقوق بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة وتحسين وضعيتها المعيشية والرقى بها.

الفقرة الثانية: تشجيع تعاونيات الأنشطة المدرة للدخل للمرأة القروية

إن الحرص على تطبيق المساواة بين الذكور والإناث طبقا لروح ونص القانون الجديد رقم 62.17 ومرسومه التطبيقي مكن من دعم المشاريع والأنشطة المدرة للدخل والتعاونيات لفائدة النساء، وتطبيق مقاربة النوع في هذا المجال، وفي إطار برنامجي التمليك وتعبئة العقار، مع برمجة نسبة سنوية قدرها 20% من المشاريع الممولة من طرف مديرية الشؤون القروية لفائدة النساء²⁶⁸¹.

وفي هذا الصدد تم دعم 234 مشروعاً فلاحياً منها 184 مشروع فلاحى يهتم تربية النحل وإنتاج العسل وتربية المواشي والدواجن وتتميز المنتوجات المجالية والأعشاب الطبيعية والعطرية...²⁶⁸²

وتجدر الإشارة إلى أن مخطط المغرب الأخضر (2008-2020) مكن النساء السلاليات القرويات من دعم مشاريعهم وتنظيم أنشطتهم في إطار تعاونيات مدرة للدخل وخلق فرص للشغل²⁶⁸³.

خاتمة:

تعد أراضي الجماعات السلالية ذات أهمية بالغة، سواء من حيث المساحة التي تشغلها باعتبارها رصيذا عقاريا مهما وأيضا من حيث عدد المستفيدين منها. ولقد استطاع التشريع المغربي والفاعلين في المجال من رفع الحيف والاقصاء للمرأة السلالية، الأمر الذي سيساعد على إدماجها في التنمية موازاة مع الدعم المقدم لهن في إطار المخطط المغرب الأخضر، ومديرية الشؤون القروية لفائدة النساء.

ولكن رغم أهمية تأهيل الإطار القانوني للمرأة السلالية فإن الأعراف والتقاليد والعقلية الذكورية السائدة ليست بالسهولة تجاوزها، الأمر الذي يستدعي اتخاذ الاجراءات التالية:

- النصوص القانونية وحدها غير كافية لحل الحيف التي تعاني منه المرأة السلالية بل لا بد من خلق مبادرات توعوية وتحسيسية ودورات تكوينية مع تعزيز دور وسائل الاعلام في المجال.
- تثمين دورية وزارة الداخلية الجديدة حول توسيع مفهوم الإقامة، بما يراعي الارتباط الفعلي بالجماعة السلالية، وليس حصره في السكن الدائم فقط، وندعو إلى خلق مبادرات توعوية وتحسيسية مع تعزيز دور وسائل الاعلام للتعريف بهذا المستجد الهام.
- دعم وتسويق المنتوجات التي تنتجها النساء السلاليات داخل التعاونيات عبر تمكينهن من وسائل رقمية متطورة.
- منح قروض بضمان الدولة للنساء السلاليات من أجل إنجاز ومواكبة مشاريعهم.
- بلورة دينامية جديدة لدعم مشاريع النساء السلاليات في إطار استراتيجية الجيل الأخضر 2020-2030.

❖ المصادر والمراجع المعتمدة

❖ الكتب:

- ✓ أحمد بن عبد السلام الساخي، النظام القانوني الجديد للأموال الجماعات السلالية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الثانية، 2021.
- ✓ محمد بن صالح الصوفي، الحقوق العرفية العينية الاسلامية، دراسة مقارنة بين الفقه المالكي والقانون المغربي.

2681 مقتطف من مخطط العمل الاستراتيجي 2022-2026 مديرية الشؤون القروية بوزارة الداخلية، فبراير 2022، ص: 14.

2682 حصيلة إنجازات سنة 2019 وبرنامج عمل سنة 2020

2683 ثم الإعلان عن مخطط المغرب الأخضر من طرف السيد وزير الفلاحة في حفل افتتاح أشغال المناظرة الوطنية الأولى بمكناس بتاريخ 23 أبريل 2008 تحت شعار "رؤية مستقبلية من أجل فلاح رائدة".

❖ الرسائل والأطروحات:

✓ فخري المصطفى: الأراضي الجماعية الواقع والأفاق، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، وجدة، السنة الجامعية 2002-2003.

❖ النصوص القانونية:

✓ الظهير الشريف رقم 1.69.30 صادر بتاريخ 10 جمادى الأولى 1389 الموافق ل 25 يوليوز 1969 المتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة على دوائر الحي، منشور بالجريدة الرسمية عدد 2960 مكرر بتاريخ 13 جمادى الأولى 1389 الموافق ل 29 يوليوز 1969، كما وقع تغييره وتتميمه بموجب القانون رقم 64.17 الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.19.117 الصادر بتاريخ 7 ذي الحجة 1440 الموافق ل 9 غشت 2019 والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 6807 بتاريخ 26 غشت 2019.

✓ ظهير صادر في 27 أبريل 1919 المتعلق بتنظيم الوصاية الادارية على الجماعات وضبط شؤون الأملاك الجماعية وتفويتها، الجريدة الرسمية عدد 340 بتاريخ 28 أبريل 1919.

✓ المرسوم التطبيقي رقم 2.19.973 الصادر بتاريخ 13 جمادى الأولى 1441 الموافق ل 2020/01/09 بتطبيق أحكام القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدير أملاكها، المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6849 بتاريخ 24 جمادى الأولى 1441 بتاريخ 20 يناير 2020 منشور بالجريدة الرسمية عدد 6875 بتاريخ 26 شعبان 1441 الموافق ل 20 أبريل 2020.

✓ القانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدير أملاكها الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.19.15 الصادر في 7 ذي الحجة الموافق ل 9 غشت 2019 المتحرر بالجريدة الرسمية عدد 6807 بتاريخ 24 ذي الحجة 1440 الموافق ل 26 غشت 2019 .

✓ القانون رقم 63.17 المتعلق بالتحديد الإداري لأراضي الجماعات السلالية الصادر بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.19.15 الصادر في 7 ذي الحجة الموافق ل 9 غشت 2019 المنشور بالجريدة الرسمية عدد 6807 بتاريخ 24 ذي الحجة 1440 الموافق ل 26 غشت 2019 .

❖ رسائل والخطب الملكية:

✓ الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله بمناسبة أشغال المناظرة الوطنية الأخيرة حول السياسة العقارية للدولة ودور حماية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يومي 8 و 9 دجنبر 2015 بالصخيرات.

✓ الخطاب السامي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية العاشرة بتاريخ 12 أكتوبر 2018

❖ التقارير:

✓ تقرير لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسلالية وسياسته المدنية حول مشروع قانون رقم 62.17 بشأن الوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدير أملاكها.

❖ الدوريات:

✓ الدورية رقم 17 بشأن " تمتيع العنصر النسوي بحقوق الانتفاعات العائدة لأفراد الجماعات السلالية الصادر بتاريخ 20 مارس 2012 عن وزارة الداخلية الكتابة العامة، مديرية الشؤون القروية، قسم الشؤون العقارية والقانونية.

✓ الدورية رقم 60 الصادرة بتاريخ 25 أكتوبر 2010 بشأن استفادة النساء من التعويضات المادية والعينية التي تحصل عليها الجماعات السلالية الصادرة عن وزارة الداخلية، الكتابة العامة مديرية الشؤون القروية، قسم الشؤون العقارية والقانونية.

❖ المجلات والمقالات:

- ✓ حسن قصاب، تكييف الحق في الأراضي السلالية، مقال منشور بمجلة الحقوق، سلسلة أملاك العدد 2 مطبوعة المعارف الجديدة، الرباط، 2013.
- ✓ حياة اليوسفي، الوضعية القانونية والحقوقية للمرأة السلالية، "سلسلة المعارف القانونية والقضائية" منشورات مجلة الحقوق، طبعة 2016.
- ✓ سعيدة أبلق، الوضعية القانونية لأراضي الجموع ومدى مساهمتها في التنمية، مقال منشور بمجلة المحامي، العدد 46، دون ذكر السنة.
- ✓ سكيينة أيت بحيا، الوضعية القانونية والحقوقية والاجتماعية للمرأة السلالية، مجلة سلسلة أبحاث قانونية، جامعة معمرة العدد 41.

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقيير

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن
جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
بوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحاكاة المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لوثيق لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
وبقفا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبحاث العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعتماد مية
التدريس في اكتناش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيبليوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والتهنات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية



Online - Open Access

اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسات دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : أمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداع : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب



الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

- | | |
|---|---|
| <p>د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام</p> <p>د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية</p> <p>د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير</p> <p>ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة</p> <p>ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي</p> <p>ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات</p> <p>ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية</p> <p>د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير</p> <p>ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق</p> <p>ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق</p> <p>ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق</p> <p>د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر</p> | <p>د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية</p> <p>د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق</p> <p>د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -</p> <p>د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية</p> <p>د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق</p> <p>د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق</p> <p>ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط</p> <p>ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام</p> <p>د. هودي لمخالل : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام</p> <p>د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب</p> <p>د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية</p> <p>د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا</p> <p>د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية</p> |
|---|---|



28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد اللجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
● محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
• محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص	919
سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.	931
• محاور قانون العقار و التعمير	
التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان	959
الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط	980
دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب	997
توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1031
القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1047
تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط	1065

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بسات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية
1241	مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النوحى باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
● محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوركي دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكليات القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقيد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhmman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Aïn Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمجاني والمباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورًا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع